«النفط الكويتي» يرتفع إلى 73,4 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,01 دولار ليبلغ 73,49 دولارا بزيادة 1,4٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، انخفضت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع متأثرة بزيادة مستمرة في إنتاج الخام في الولايات المتحدة وتراجع الطلب في الصين مع دخول مصافي التكرير التي تديرها الدولة في عمليات صيانة مقررة. وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 86 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 76,46 دولارا، كما انخفض سعر برميل نفط خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 21 سنتا ليصل إلى مستوى 65,74 دولارا.

المؤسسة حققت 10 مليارات دولار أرباحاً خلال 3 سنوات بمتوسط 3,36 مليارات دولار في العام

5٪ العائد السنوي على استثمارات «التأمينات»

محمود فاروق

أظهرت وثيقة رسمية حصلت «الأنباء» عليها تحقيق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أرباحا بلغت 10 مليارات دولار (3 مليارات دينار) خلال الفترة من 31 مارس 2014 وحتى 1 ابريل 2017، وخلال السنوات المالية الثلاث بلغ المعدل السنوي لأرباح المؤسسة 3,36 مليارات دولار (مليار دينار) في العام المالي. وبذلك يبلغ العائد السنوي على استثمارات المؤسسة 5,17٪ نسبة إلى أصول المؤسسة التي تبلغ 65 مليار دولار تقريبا.

وبحسب تقرير لمؤسسة أرنست اند يونغ، يبلغ إجمالي أصول مؤسسة التأمينات نحو 65 مليار دولار، تشكل 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتستثمر المؤسسة 9,5 مليارات دينار (31,5 مليار دولار) في الصناديق الاستثمارية.

وتتفوق في ذلك المؤسسة العامة للتأمينات على معدل العائد على الاستثمار لأصول الصندوق السيادي الكويتي خلال نفس الفترة والذي وصل الى 4,5٪ بفارق يصل الى 15٪ عن متوسط العائد الذي تحققه الهيئة العامة للاستثمار على أصول الصندوق.

وحققت المؤسسة صافي أرباح عن السنة المالية 2016ـ 2017 بلغ 1,5 مليار دينار (5 مليارات دولار)، فيما حققت في العام المالي 2015ـ2016 نحو 21 مليون دينار (68,6 مليون دولار)، أرجعتها المؤسسة إلى تراجع الأسواق العالمية، فيما حققت 1,49 مليار دينار (4,9 مليارات دولار) أرباح عن السنة المالية 2014 ـ 2015.

15 ٪ زيادة في العائد الاستثماري مقارنة بـ 4,5٪ سنوياً لاستثمارات الصندوق السيادي

65 مليار دولار أصول المؤسسة تستثمر منها 31 مليار دولار بالصناديق الاستثمارية

المؤسسة أنشأت إدارة داخلية للحوكمة للتأكد من مطابقة السياسات مع ملاحظات الجهات الرقابية والقوانين

الأداء الاستثماري

وتضمنت الوثيقة تأكيدا على أن المؤسسة لم تحقق أي خسائر خلال السنوات الماضية في الناتج العام لأدائها الاستثماري، حيث أسفر الحساب الختامي لآخر ثلاث سنوات عن تحقيق أرباح سنوية لم تتأثر وتنخفض بشدة سوى في العام 2015/ 2016 نظرا للظروف غير الاعتيادية التي تعرضت لها الأسواق المالية في المنطقة والعالم.

وعرضت المؤسسة في الوثيقة مجموعة من الاجراءات والآليات التي تعتمدها في عملها للتدقيق والمراجعة بما يضمن الحفاظ على التصرف في الاستثمارات وتحقيق عوائد مجزية، ومنها خضوع المؤسسة في ممارسة كل أعمالها وأنشطتها للعديد من الجهات الرقابية كديوان المحاسبة، وجهاز المراقبين الماليين، والجهاز المركزي للمناقصات العامة، وجهاز متابعة أداء الجهات الحكومية، ووزارة المالية، والفتوى والتشريع، ومجلس الوزراء ومجلس الأمة وغير ذلك.

رقابة داخلية

وأضافت المؤسسة انه بالأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية، يوجد العديد من المراحل التي تمر بها كل الأنشطة والنتائج الخاصة باستثمارات المؤسسة داخليا ومنها نظام المراجعة الداخلية في كل إدارة على حدة لضمان صحة كل عملية تصدر منها، والمراجعة اللاحقة عن طريق إدارة التدقيق الداخلي، والرقابة المستقلة عن طريق إدارة المخاطر ملحوظا في ذلك ان كلا من الإدارتين تتبعان رئيس مجلس الادارة، وتقدم تقاريرها باستقلالية للجنة التدقيق الداخلي والمخاطر المنبثقة عن المجلس، بالإضافة الى اعتماد نظام آلي متكامل للمعلومات والتقارير يشمل جميع أوجه النشاط التأميني والاستثماري والمالي على نحو يمكن من إعمال الضبط والتدقيق والتخطيط المستقبلي وإجراء الدراسات على أسس سليمة.

وذكرت المؤسسة انها وفي سبيل المحافظة على أموالها قامت بالعديد من الاجراءات التي تهدف الى تحقيق الادارة الفعالة لاستثماراتها وتعزيز كفاءتها، حيث تبنت نظاما لحوكمة قطاع الاستثمار بها أعده مستشارون عالميون واعتمد مخرجاته مجلس إدارتها بعد مراجعته وإقراره من لجنة الاستثمار بها، وفي ضوء ذلك قامت بتحديث الهيكل التنظيمي لقطاع الاستثمار، وإعداد مشروعات التشريعات والمواثيق والأدلة والسياسات ذات الصلة بنظام العمل بمجلس الادارة ولجنة الاستثمار ولجنة التدقيق والمخاطر، وسلوكيات العمل والسياسات المتعلقة بالإفصاح، وتعارض المصالح، والإبلاغ، وتعاملات الأطراف ذات العلاقة.

الحوكمة والامتثال

كذلك أنشأت المؤسسة إدارة للحوكمة والامتثال من مهامها إصدار السياسات والأدلة وتحديثها بما يتلاءم مع ملاحظات الجهات الرقابية والقوانين ذات العلاقة ومراقبة الالتزام بالتشريعات على اختلافها وإصدار ما يلزم من قرارات، كما قامت المؤسسة بفحص الاستثمارات القائمة وإعادة صياغة الضوابط والعقود الخاصة بها، وتغيير نمط التدقيق الخارجي، واستحدثت حزمة من التقارير الدورية لمتابعة الأداء الاستثماري بشكل مستمر، واستعانت بمكاتب استشارية وقانونية للمحافظة على حقوقها.

وبالإضافة الى ذلك، استعانت بمكتب استشاري عالمي لتحديث استراتيجية الاستثمار بها، والتعاقد مع مكتب تدقيق عالمي للقيام بأعمال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بما يتوافق والمعمول به عالميا في هذين المجالين، وغير ذلك من الإجراءات والمشروعات التي تحقق أهداف الإدارة الفعالة وتواكب المتغيرات في إطار عام من الشفافية والرقابة والمساءلة على نحو يستهدف المحافظة على أموال المؤسسة.

وذلك كله بمراعاة ما تقرره المواد 6 و8 و9 من قانون التأمينات الاجتماعية من اختصاص مجلس إدارة المؤسسة في الرقابة على مجمل أعمالها بما في ذلك حالتها المالية والنواحي الاستثمارية لها ونتائج أعمالها واحتياطياتها.

وقالت المؤسسة إنها تباشر أعمالها، ومنها أنشطتها الاستثمارية انطلاقا من التزامها بواجباتها ومسؤولياتها الدستورية والقانونية في المحافظة على المال العام، واتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لصونه وحمايتها، بما يقتضيه ذلك من التقيد بأحكام القوانين واللوائح والمحافظة على ممتلكاتها، وإنفاق أموالها بما تفرضه الأمانة والحرص عليها، والعمل على تنميتها بما يحقق أغراضها، وذلك في ضوء التشريعات ذات الصلة، وما تقرره من أحكام يترتب على عدم الالتزام بها أو مخالفتها المساءلة التأديبية أو المدنية أو الجزائية أو جميع ذلك على النحو المقرر فيها، ومن ذلك على سبيل المثال الأحكام الواردة في قانون التأمينات الاجتماعية ونظام شؤون العاملين الصادر وفقا له والقرارات ذات العلاقة والقانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء، والقانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، والقانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

83,8 مليون دينار لإنشاء وحدة تحلية الغاز في محطة 171

«نفط الكويت» تخطط لحفر 29 بئراً جديدة في «غرب الكويت»

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة نفط الكويت استقبلت العروض المالية لمشروع منشأة تحلية (معالجة) الغاز الجديدة في محطة التعزيز (171) في غرب الكويت، حيث تقدمت شركتين فقط بعروض مالية بلغ أدناها بقيمة 83,8 مليون دينار لشركة سبتكو العالمية البترولية، فيما بلغ ثاني اقل العروض بـ 151,4 مليون دينار من نصيب شركة اركان الهندسية للمقاولات العامة.

وقالت المصادر ان نطاق عمل المنشأة التي سيتم بناؤها في غرب الكويت، من المقرر أن توفر 120 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحلو، بالإضافة إلى ذلك، سيتم تركيب المنشأة في محطة التعزيز BS_171، على أن يتم تركيبها كوحدة لمعالجة الغاز استنادا إلى مذيبات مركب الأمين الكيميائي.

من جهة أخرى، قالت المصادر إن مديرية غرب الكويت بصدد إطلاق مناقصة لخدمات الحفر المتكاملة (IDS) لـ 29 بئرا جوراسية، بنظام تسليم المفتاح مع توفير تدريب الكوادر الوطنية في الشركة على احدث الحفارات.

وذكرت ان الحفارات التي سيتم جلبها ستغطي الآبار الموجودة في غرب الكويت بالإضافة الى الحقول الجديدة التي تنوي الشركة التوسع فيها خلال الخطة الخمسية، مشيرة الى ان معظم حقول الشركة في غرب الكويت وصلت الى مراحل عمرية مختلفة وصلت حاليا الي مراحل الإنتاج الثانوية، كما أن الشركة تدخل بشكل تدريجي الى مراحل الإنتاج الثالثة وهي الأكثر صعوبة وأكبر تكلفة، وتسمى عملية التحفيز، وتتمثل في استخدام وسائل ومواد خاصة.

وذكرت ان الشركة لديها بدائل عدة في إنتاج النفط من غرب الكويت فقد يستخدم ضخ كميات كبيرة من بخار الماء على درجة حرارة عالية، أو حقن أنواع من الغازات مثل غاز ثاني أكسيد الكربون إذا كان متوافرا. وقد يقع الاختيار على ضخ مواد كيماوية تساعد على تحرير كميات كبيرة من البترول اللاصق لجدران مسام الصخور، والعامل المقرر ما بين هذه الحلول، هو الجدوى الاقتصادية، على حد وصف المصادر.

رفع إنتاج النفط إلى 520 ألف برميل يومياً.. و540 ألفاً بحلول أبريل المقبل

وحول جدوى استخراج النفط من هذه الحقول أشارت الى أنها يمكن أن تنتج لمدة 40 الى 45 سنة. وحول إنتاج مديرية غرب الكويت، قالت المصادر ان الإنتاج وصل حاليا الى 520 ألف برميل يوميا والشركة تستهدف الى زيادة إنتاج المنطقة إلى 540 ألف برميل بحلول ابريل 2019 وصولا الى 550 ألف برميل بحلول 2020، ومن المقرر أن تلبي هذه الأهداف هدف شركة نفط الكويت لعام 2020، وهو إنتاج 3,65 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2020، وتتمثل استراتيجيتنا في الحفاظ على 4 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2030.

رغم إعادة الهيكلة والترقية ونتائج الشركات الجيدة وارتفاع النفط.. شح السيولة مازال يسيطر على المشهد

بورصة الكويت.. تشاؤم في التداولات وتفاؤل بالتفاصيل

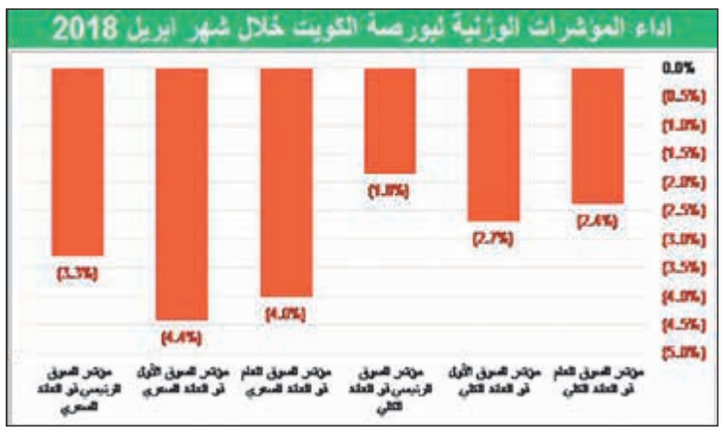

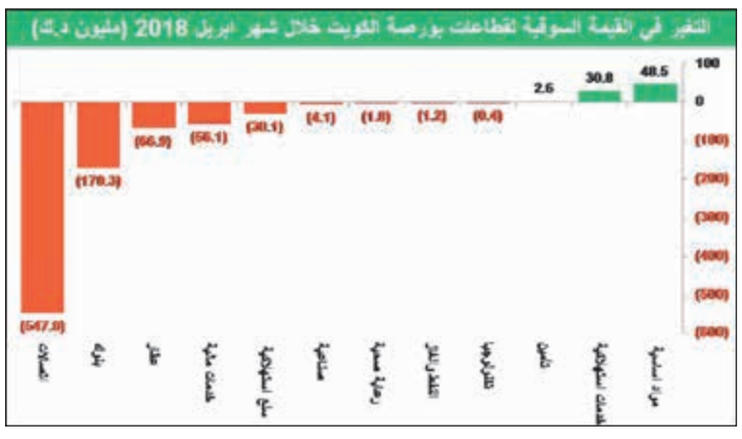

أسهم السوق الأول استقطبت سيولة بـ 172 مليون دينار في أول شهر بعد التقسيم

تداولات ضعيفة بالسوق الرئيسي والأسهم الصغيرة قد تعصف بالمؤشرات

المحلل المالي

تمر البورصة الكويتية بمرحلة انتقالية اصلاحية تضافرت فيها كل العوامل الإيجابية لينطلق السوق وتزداد السيولة، ولكن جاءت التداولات بما لا يشتهي القائمون على الإصلاحات وعكس المتوقع، حيث تأثرت السيولة سلبا وانخفض المعدل اليومي للسيولة منذ بداية السنة الحالية بالمقارنة مع عام 2017 بحوالي النصف ليسجل 12 مليون دينار وعادت الى مستوياتها المتدنية في عام 2016.

وتشير التفاصيل التي رصدتها «الأنباء» والخاصة بالتداولات والسيولة على بعض الأسهم القيادية نسبة الى سيولة السوق ودخول مستثمرين أجانب إلى إشارات تفاؤل قد لا تؤتي ثمارها قريبا بسبب موسم الإجازات والأعياد خلال اشهر الصيف المقبلة، في إشارة الى ترقب اداء التداولات بالربع الاخير من العام الحالي.

الدوافع كلها إيجابية

سيطرت العوامل الإيجابية على المشهد وبدا الجميع واثقا من طفرة بالسوق الكويتي وأبرز تلك العوامل التي سادت منذ بداية العام الحالي:

ـ تقسيم السوق لاثباته وكذلك خلال مايو شهدت مؤشرات ايجابية، لكنها لم تدرج بالمقارنة لاختلاف طبيعة وتوقيت عمل البورصة خلال شهر رمضان وأبرز تلك المؤشرات ما يلي:

ـ ارتفع المعدل اليومي للسيولة خلال ابريل 2018 بنسبة 6٪ عن مارس الماضي ليسجل 11,5 مليون دينار وأقل بقليل من المعدل اليومي للسيولة منذ بداية عام 2018 التي بلغت 12,2 مليون دينار.

ـ أثبتت اسهم شركات السوق الاول الـ 16 انها الأسهم القيادية ودعامة البورصة من حيث السيولة والأساسيات والقيمة الرأسمالية حيث استقطبت اسهم السوق الاول سيولة اجمالية بلغت 172,2 مليون دينار ما يعادل 71,5٪ من سيولة البورصة الكويتية التي بلغت خلال الشهر 241 مليون دينار وبلغ المعدل اليومي للسيولة في السوق الاول 8,2 ملايين دينار.

ـ اما السوق الرئيسي الذي يضم معظم اسهم شركات البورصة، فقد كانت تداولاته ضعيفة وكذلك اداء مؤشره بالرغم من وجود عدد كبير من الفرص الاستثمارية والأداء المالي الجيد لشركاته القيادية، حيث استقطب السوق الرئيسي سيولة خلال شهر ابريل قيمتها 68,53 مليون دينار ما يعادل 28,5٪ من سيولة البورصة وبمعدل يومي للسيولة على اسهمه بلغ 3,2 ملايين دينار فقط.

الأسهم الصغيرة تعصف بالمؤشرات

خسرت البورصة الكويتية بجميع مؤشراتها الجديدة خلال شهر ابريل، حيث كانت الخسارة الأكبر في المؤشرات الوزنية ذات العائد السعري اذ سجل مؤشر السوق العام ذو العائد السعري والذي يضم جميع الشركات المدرجة ضمن السوقين الاول والرئيسي خسارة نسبتها 4٪، بينما خسر مؤشر السوق العام ذو العائد الكلي فقط 2,4٪ نتيجة والخطوات الإصلاحية الخاصة بتعديل المؤشرات والفواصل السعرية.

ـ ترقية البورصة الى سوق ثانوي ناشئ على مؤشر «فوتسي راسل».

ـ النتائج المالية الجيدة للشركات لعام 2017 والتي ارتفعت بنسبة 12٪.

ـ سياسة التوزيعات النقدية الجيدة من كل الشركات.

ـ ارتفاع أسعار النفط الى مستويات 70 دولارا للبرميل.

التعاملات ترد بسلبية

وعلى الرغم من كل العوامل الإيجابية السالف ذكرها، الا ان حذر المستثمرين وترقبهم لنتائج الاصلاحات في السوق والاوضاع الجيوسياسية المتأزمة في المنطقة طغت على الصورة الايجابية التي نتجت عن ارتفاع اسعار النفط والنتائج المالية الجيدة للشركات وساهمت في كبح السيولة وضعفها وتسببت بخسائر في مؤشرات البورصة. فقد خسر مؤشر السوق العام ذو العائد الكلي خلال شهر ابريل 2018 حوالي 2,4٪ بينما خسر مؤشر السوق العام ذو العائد السعري 4٪ بالاضافة خسائر متوسطة في مؤشرات السوق الاول والسوق الرئيسي. وفي شهر مايو الماضي خسر المؤشر العام للبورصة 1,3٪ من قيمته ليواصل الخسائر للشهر الثاني على التوالي وبنسب كبيرة منذ تقسيم البورصة في الأول من ابريل الماضي.

وتدخل بورصة الكويت كعادتها في مرحلة خمول صيفي نتيجة فترة الأعياد وشهر رمضان والاجازات الصيفية السنوية والتي عادة ما تقترن بشح في السيولة وعزوف عن التداول.

التفاؤل في التفاصيل

مرت فترة شهر على تقسيم بورصة الكويت الى ثلاثة أسواق على أساس معايير السيولة والقيمة الرأسمالية للشركات المدرجة، حيث تشير الارقام وإحصاءات التداول خلال ابريل الماضي مقارنة بمارس الى تفاؤل جزئي ينتظر ما هو قادم من أيام

طريقة احتسابه التي تتضمن بالإضافة الى التغير في القيمة السوقية ايضا توزيعات الأرباح النقدية التي يعاد استثمارها في البورصة والتي عادة ما تساهم في التقليل من الخسائر للمؤشر والتقليل من تذبذبه والمخاطر الاستثمارية.

خسر مؤشر السوق الاول ذو العائد السعري 4,4٪ خلال شهر ابريل 2018، بينما خسر مؤشر السوق الاول ذو العائد الكلي 2,7٪، بينما خسر مؤشر السوق الرئيسي ذو العائد السعري 3,3٪، بينما خسر مؤشره ذو العائد الكلي 1,8٪.

بلغت القيمة الرأسمالية لأسهم شركات السوق الاول نهاية ابريل 2018 حوالي 17,4 مليار دينار ما يعادل 65٪ من القيمة الرأسمالية الاجمالية لبورصة الكويت التي بلغت 26,8 مليار دينار وخسرت اسهم السوق الاول خلال ابريل حوالي 300 مليون دينار من قيمتها السوقية.

تتداول اسهم شركات السوق الاول عند تقييمات مناسبة، حيث بلغ معدل مكرر الربحية للسوق الاول 13,8 مرة، بينما بلغ مضاعف السعر الى القيمة الدفترية 1,4 مرة، بينما العائد النقدي للسوق الاول بلغ عن عام 2017 حوالي 4,1٪.